

فلسفة المجاز وجماليته عند ابن البناء المراكشي

The Philosophy and aesthetics of metaphor by Ibn Al-Banaa El Marrakouchi

الدكتور: محمد جيلالي بوزينة *

Bouzina56@gmail.com

كلية الآداب والفنون

جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف (الجزائر)

تاريخ الارسال: 2021/01/28 تاريخ القبول: 2021/02/19 تاريخ النشر: 2021/03/01

ملخص:

تعرض ابن البناء للحقيقة والمجاز واجتهد موفور الاجتهاد في الإحاطة بجميع قضاياها في فصل تبديل شيء بشيء من كتابه الروض، وكان اهتمامه منصبا على المبدع وكيف ينبغي له أن يرتقي بأدبه من خلال إتقانه استعمال المجاز بمختلف فروع وألوانه للمحافظة على اللغة الشعرية في مجازاتها سواء من حيث المعن أو المبنى وقد فرّعه إلى عدّة فروع منها: المجاز-الاستعارة-الكناية-التبعية-الإرداف-التمثيل-التعريض-إبدال المجاز .

الكلمات المفتاحية: الحقيقة- المجاز- المبدع -المتلقي- الأنماط الفنية -التخييل الشعري.

Abstract:

Ibn Al-Banaa discussed the truth and metaphor and worked diligently to study all its issues in one of his book's Rawdh chapters entitled " substituting something by something" , his interest was focused on the creator and how he should elevate his literature through his mastery of using metaphors preserving the poetic language in its metaphors, whether in terms of meaning Or its structure, and it has subdivided into several branches, including: metaphor - metaphor - succesion - adduction - representation - exposure – metaphor altering.

Key-words :Truth - metaphor - the creator - the receptor - artistic styles - poetic fiction.

الكلام في الحقيقة والمجاز لا يُعنى فيه القول المقتضب والعبارة الموجزة لأنّها من أمّهات المسائل التي تتفرّع عليها قضايا كثيرة في علم البيان، وتؤول إليها جملة ما قيل في أبوابه، فالبيان كما حدّده البلاغيون علم يعرف به إيراد المعنى الواحد في تراكيب مختلفة بعد رعاية المطابقة لمقتضى الحال، والسبيل إلى ذلك الوقوف على ما كان من المعاني حقيقة وما كان منها مجازاً¹؛ فقد نشأ مفهوم المجاز من خلال سعي علماء الكلام-خاصة المعتزلة-لتأويل آيات القرآن تاويلاً يتفق مع أصولهم العقلية، فإنّها لا تكاد تتجاوز ذلك إلى الدخول في طبعة التصوّرات والمفاهيم الكلّية التي تشكّل على أساسها مفهوم المجاز في كتب البلاغيين، خاصّة المتأخّرين منهم مثل عبد القاهر الجرجاني والسكاكي والخطيب القزويني²، وابن البناء.

* المؤلف المرسل

يقول ابن البناء في مستهلّ فصل "إبدال شيء بشيء": "وأما إبدال شيء بشيء -وهو مجازٌ كلّهُ- ومنهُ في المتناسبة³، فقد جعله مجازاً كلّهُ وقرّر فيه بأنّ جميع الاستعارات إنّما هي إبدالات في المناسبة فهو يرى أنّه في المناسبة يبدل كلّ واحد من الأوّل، والثالث بصاحبه، وكذلك الثاني والرابع ومثّل له ب: "الإيمان نور والكفر ظلام"، فعنده أنّ نسبة الإيمان إلى الكفر كالنور إلى الظلمة، فيبدل اسم الأوّل وهو الإيمان باسم الثالث وهو النور فيقال: "الإيمان نور" وكذلك يبدل اسم الثاني وهو "الكفر" باسم الرابع وهو الظلمة، فيقال: "الكفر ظلمة"، وعليه رأى أنّ جميع الاستعارات إنّما هي إبدالات في المناسبة.

وتنتج الاستعارة في رأيه من هذه العملية الإبدالية، التي وقع الرّبط فيها بين الأوّل والثالث، والثاني والرابع، ويصل إلى أنّه "ليس المفروض في الاستعارة أن تذكر الأطراف الأربعة، وتذكر تبعاً لذلك الاستعارتان معاً، بل يُكتفَى باستعارة واحدة يُذكر فيها طرفٌ أو طرفان"⁴، واستشهد بقول ابن المعتز:

غلالةٌ حدّه صُبِغَتْ بورْدٍ ونونُ الصّدغِ معجَمَةٌ بحالٍ

وقام بشرح ذلك على أساس أن نسبة حدّه إلى حمّته كنسبة الغلالة إلى صبغها بالورد، ونسبة صدغه إلى خاله كنسبة النون إلى النقطة التي تُعجمها، فأبدل ورّكب التبدّل في النسبة، ثم قال: "ومتى لم تكن ثمة مناسبة أو كانت بعيدة ركيكة أو ساقطة، كانت الاستعارة فاسدة كمنأخر البدر أو كماء المدام، وكخلوئ البنين وككلب الوصال وغيره مما وقع للشعراء من الاستعارات الفاسدة الباردة"⁵.

والاستعارة جزء من المجاز وعلاقتها به مثل علاقة الخاص بالعام والجزء بالكلّ، وإذا كان التشبيه جزءاً من المجاز ومرتبطة به فإنّه أيضاً مرتبط بالاستعارة وكلاهما جزء من المجاز والدليل على أن الاستعارة مبنية على التشبيه، هو قولهم أنّ الاستعارة مجاز علاقته المشابهة؛ وقد عولجت الاستعارة في تاريخ البلاغة على أنّها لعب بالألفاظ ومناسبة لاستغلال خصائص اللغة واستعمالاتها المتعددة وعلى أنّها شيء يوضع مكان شيء آخر في بعض الأحيان، إلّا أنّه يتطلّب مهارة غير اعتيادية وحذراً، وباختصار فقد اعتبرت الاستعارة جمالاً وزخرفاً أو قوّة إضافية للغة وليست الشكل المكوّن والأساس لها⁶؛ ويقول حسن خالفي إنّ: "أهمّ خاصية تميّز الخطاب الاستعاري، هي أنّه يتجاوز المعنى إلى معنى المعنى"⁷. وحين يتحدّث الشكليون عن الصورة الفنّية يركّزون على الاستعارة، ويركّزون على الجانب الانفعالي فيها، وعلى العلاقة بين طرفيها، والعلاقة بين حدّي الاستعارة ليست علاقة تشابه فقط، بل علاقة اختلاف أيضاً، ومن التشابه والاختلاف يأتي الجديد⁸.

وقد ركّز البلاغيون على ضرورة قرب الشبه ووضوحه في الاستعارة "وكونه معروفاً سائراً بين الأقسام وإلّا خرجت الاستعارة عن كونها استعارةً ودخلت في باب التعمية والألغاز"⁹.

ولم يتوقف ابن البناء عند الاستعارة بتعريف أو تحديد بل اكتفى باعتبارها من ضمن أنواع المجاز، وأشار إلى ذلك في أثناء تعريفه للمجاز¹⁰، وتطرّق إليها في هذا الباب: باب تبديل شيء بشيء الذي اعتبره مجازاً كلّهُ.

وتبديل المتشابهة بسيط لا تعتبر فيه النسبة إنما تعتبر صفة الشبه بينهما فقط، ومتى كان الإبدال في توابع الشيء ولواحقه فهو الكناية والكناية قد تكون أقوى موقعا من التصريح.

التناسب في الاستعارة عند ابن البناء: واشترط أن يكون بين طرفي الاستعارة تقارب وتناسب وهو ما قال به الدكتور منصور عبد الرحمن "أن الشاعر أو الأديب إنما يلجأ للاستعارة ليخيّل لك الشيء بصفات شيء آخر مماثل لصفات ذلك الشيء، فإذا بُعد الكلام عن الحقيقة بسبب بُعد المناسبة بين الطرفين أدى ذلك إلى الخطأ والإحالة فتكون الاستعارة رديئة وغير مقبولة"¹¹، وهذا ما يتفق مع ما ذكره ابن البناء من أن جميع الاستعارات إنما هي إبدالات في المناسبة، ومتى لم تكن ثمة مناسبة أو كانت لكنها بعيدة أو ركيكة، أو ساقطة كانت الاستعارة فاسدة؛ وهو ما ذكره السجلماسي إذ اعتبر الشرط فيها "قرب الشبه بين المستعار منه والمستعار له وتحقق النسبة أو النسب"¹²، وأتى بعد ذلك بشواهد شعرية يتفق فيها مع ابن البناء سواء التي كان بينها تناسب أو التي فقدت ذلك التناسب، وأشار إلى أن من صور الاستعارة البديعة قوله عز وجل: ﴿وَإِخْفُضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا﴾ (الإسراء: 24)، وقوله تعالى: ﴿إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلظَّالِمِينَ نَارًا أَحَاطَ بِهِمْ سُرَادِقُهَا وَإِنْ يَسْتَغِيثُوا يُغَاثُوا بِمَاءٍ كَالْمُهْلِ يَشْوِي الْوُجُوهَ بِئْسَ الشَّرَابُ وَسَاءَتْ مُرْتَفَقًا﴾ (الكهف: 29)، ومبدأ القرب في الاستعارة له جذور ممتدة عند أعلام البيان العربي من قبل ابن البناء إذ تطرّق إليها كل من الآمدي والجرجاني وابن رشيق، ويعتبر قدامة أول من قرّر هذه الفكرة، وأطلق لفظ "المعاضلة" على الاستعارة الفاحشة، ويقصد بها بعد الصلة بين المستعار منه والمستعار له، مثل قول أوس بن حجر:

وذاث هدمٍ عارٍ نواشِرُها تصمت بالماء تَوَلَّبا جَدَعَا

فسمّي الصبي "تولبا" وهو ولد الحمار... وما جرى هذا المجرى من الاستعارة قبيح لا عذر فيه¹³.

وقد اهتم ابن البناء بفكرة القرب في الاستعارة بعد أن أبان عن مفهومها الذي يقوم عنده على الإبدال من خلال إتيانه بها في باب إبدال شيء بشيء، وإيضاحه كيف تتم تركيبة ذلك الإبدال، وأصول فكرة قيامها على الإبدال ترجع إلى ابن رشد في تلخيصه لكتاب "الشعر" إذ يقول في الصنف الثاني من التخييل وهو أخذ الشبيه بعينه بدل الشبيه: "وينبغي أن تعلم أن في هذا القسم تدخل الأنواع التي يسميها أهل زماننا استعارة وكناية، فالاستعارة مثل قول القائل (زهير):

صَحَا الْقَلْبُ عَنْ سَلَمَى وَأَقْصَرَ بَاطِلُهُ وَعَرَى أَفْرَاسَ الصَّبَا وَرَوَّاحِلَهُ

ثم يشير إلى أن: "الاستعارة هي إبدال من مناسبة، أعني إذا كان شيء نسبته إلى الثاني كنسبة الثالث إلى الرابع، فأبدل اسم الثالث بالأول، وبالعكس"¹⁴. والاستعارة من أوائل فنون التعبير الجميلة في اللغة العربية، ولعل أبا عمرو بن العلاء كان من أقدم الذين ذكروها، وسمّاها الجاحظ "بدلا"، وهي تسمية ابن البناء نقلا عن الجاحظ أو تأثرا به، عند تعليقه على قوله تعالى: ﴿فَأَلْقَاهَا فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى﴾ (طه: 20)، وقال: "ولو كانوا لا يسمون

انسياحاً وانسياحاً مشياً وسعيًا لكانَ ذلك ممّا يجوزُ على التشبيهِ والبدلِ وإن قامَ الشيءُ مقامَ الشيءِ أو مقامَ صاحبه¹⁵.

وتعريف عبد القاهر الجرجاني للاستعارة تعريف دقيق فيه تحديد وعمق، فقد قال: "الاستعارة أن تريدَ تشبيهَ الشيءِ وتظهره وتجيءَ إلى اسمِ المشبه به وتجريه عليه"¹⁶، وهذا التعريف يؤكد أنّها مجاز لغوي وأنها ضرب من التشبيه ونمط من التمثيل، وأنّ التشبيه كالأصل في الاستعارة وهي تشبيه بالفرع له أو صورة مقتضبة من صورته¹⁷، ولم يختلف تعريف الرازي للاستعارة عن تعريف عبد القاهر لها¹⁸، فهي عملية إبدالية عنده كذلك.

و الاستعارة عند ابن البناء علاقة لغوية تقوم على المقارنة شأنها في ذلك شأن التشبيه لكنها تمتاز عنه "بأنها تعتمدُ على الاستبدال أو الانتقال بين الدلالات الثابتة للكلمات المختلفة، ونعني بذلك أن المعنى فيها لا يُقدّمُ بطريقة مباشرة، بل يُقارَنُ أو يستبدل بغيره على أساس من التشابه، فإذا كنا نواجه في التشبيه طرفين يجتمعان معاً فإننا في الاستعارة نواجه طرفاً واحداً يحلُّ محلَّ طرفٍ آخرَ ويقوم مقامه، لعلاقة اشتراكٍ شبيهة بتلك التي يقوم عليها التشبيه"¹⁹، فالعملية الإبدالية هي المرتكز الذي تقوم عليه الاستعارة وهذا ما أراد ابن البناء إيصاله.

كما تمتاز الاستعارة بالاختصار والإيجاز والجدّة والإيضاح وهي وسيلة لاكتشاف العالم الداخلي للشاعر بكل ما فيه من خصوصية وتفرد وتميّز لا تستطيع اللغة العادية أن توصله إلى المتلقي²⁰.

إبدال المشابهة: يقول ابن البناء في فصل تبديل شيء بشيء: "وتبديل المشابهة بسيط لا تُعتبر فيه النسبة، إنّما تُعتبرُ صفةُ الشبه بينهما فقط"²¹، وقد عقد لذلك فصلاً مستقلاً بعنوان تشبيه شيء بشيء من أقسام اللفظ من جهة مواجهة المعنى نحو الغرض المقصود، تناول في أثنائه الحديث عن عكس التشبيه قائلاً: "إنّه كما يشبه الأولُ الثاني، كذلك يشبه الثاني الأول، فلا بدّ أن يكونَ للشبه مزيدَ اعتبارٍ من سبقه أو دوامه أو شرفه أو غير ذلك حتى يكونَ أولى بالصفة التي وقع التشبيه فيها، وقد يتكافأ في ذلك بأن تكونَ في أحدهما صفةٌ تقتضي تقديمه على الأول، فيكونُ كلُّ واحدٍ منهما راجحاً من وجهٍ مرجوحاً من وجهٍ، فيصحّ معه عكسُ التشبيه فيهما بالسوية، وقد يجعلُ المرجوحُ بالتخيّل الشعري راجحاً، وهو من ترجيحِ المجاز، فيعكّسُ التشبيه لأجل ذلك"²² كما قال الناظم:

في طلعة الشمسِ شيءٌ من محاسنها وفي القضيبي نصيبٌ من ثنّيها²³

وهو ما يعرف بالتشبيه المقلوب عند المتأخرين.

وأشار ابن البناء بعد ذلك إلى أنّه "ينبغي أن يكونَ التشبيه شريفاً ممّا يتكلّم به الرؤساء و الأشراف لا خسيساً سوقياً عامياً"²⁴، فهو يشترط فيه اللغة الأدبية الراقية التي تستميل الآذان وتستهوّي القلوب والتي يتعد فيها الأديب عن التشبيهات السوقية التي تدلّ على ضالة المستوى الفكري، وينوّع ابن البناء التشبيه إلى نوعين: تشبيه بحرف وبغير حرف، والذي بحرف إلى: مفرد ومركب، المفرد كقول الناظم:

أرى الليلَ يمضي والنجومُ كأنّها عيونُ الندامى حينَ مالت إلى الغمضِ

وقد لاح فجرٌ يغمرُ الجوَّ نورُهُ كما انفجرتْ بالماءِ عينٌ على الأرضِ

والمركب ، كقوله:

رأيتُ الحميّا في الرُّجّاجِ بكفِّه فشبّهتها بالشمسِ بالبدرِ في البحرِ

وكقوله:

كأنّ قلوبَ الطّيرِ رطباً ويابساً لدى وكرها العنّابُ والحشَفُ البالي²⁵

وذكر أنّه من المناسبة وأفاض في الحديث عنها وعن كيفيّاتها.

و يأتي هذا البيت عند العسكري من غرائب التشبيهات وبدائعها "لأنّه تشبيه شيئين بشيئين مفصّلاً: الرطب بالعناب، واليابس بالحشف، فجاء في غاية الجودة"²⁶.

وقد أشاد عبد القاهر الجرجاني بفنّ التشبيه، وما يحدثه من تأثير في المتلقي بما يوقعه من "المبالغة في نفسك من حيث لا تشعر، ويفيدُها من غير أن يظهر ادعاؤه لها، لأنّه وضع كلامه وضع من يقيس على أصل متفق عليه ويُرجي الخبر عن أمرٍ مسلم لا حاجة فيه إلى دعوى، ولا إشفاق من خلاف مخالف... والمعاني إذا وردت على النفس هذا المورد، كان لها ضربٌ من السرور خاصٌ وحدثٌ بها من الفرح عجيب"²⁷، فالهدف والغرض منه المبالغة والإفراط في الصفة.

وقد عرّف السجلماسي في منزعه التشبيه قائلاً: "قال قوم: التشبيه هو صفة الشيء بما قاربه وشاكله من جهة واحدة، أو جهات كثيرة لا من جميع جهاته، لأنّه لو ناسبه مناسبة كليةً لكان إيّاه، وقال قوم: العقد على أنّ أحد الشيئين يسدُّ مسدّد الآخر في حسٍّ أو عقل"²⁸، ووضع تعريفه الخاص به قائلاً: "التشبيه هو القول المخيل وجود الشيء في شيءٍ إمّا بأحد أدوات التشبيه الموضوعة له كالكاف، وحرف كأنّ، أو مثل، وإما على جهة التبديل"²⁹ كقوله:

وليل كموج البحر أرخى سدوله علي بأنواع الهموم ليبتلي

واعتبر التشبيه جنساً تحته نوعان: التشبيه البسيط والتشبيه المركب، والتشبيه البسيط عنده نوعان: ما يجري على المجرى الطبيعي، وما يجري على غير المجرى الطبيعي، وهذا هو عكس التشبيه الذي تحدث عنه ابن البناء في ذكر الأقسام والشواهد الأدبية، وأصبح بعد ذلك من المصطلحات التي لا يكاد يخلو منها كتاب بلاغي ونقدي، وذلك لما له من قيمة فنية وأدبية لا تخفى على الأدباء والنقاد فهو "يستشرف بنا إلى أفق يمس سرائر عُليا في النفس الإنسانية وموقفها من الأشياء وأسرارها... لأنّه موصول بكفاح الشعراء في كشف جانب خفي من أسرار الوجود، وذلك هو جانب التلاؤم، وعلاقة التشابه الكامنة في الأشياء والمضمرة في بطونها"³⁰.

وابن البناء لم يأت بجديد في تناول التشبيه لكن جاء اهتمامه منصباً على المبدع وكيف ينبغي له أن يرتقي بأدبه من خلال إتقانه للتشبيه الذي يحافظ به على التشكيل التقني للغة الشعرية في تشبيهاتها سواء في مستوى

المعنى وذلك بالابتعاد عن التشبيهات السوقية، ومراعاة مقام من يتحدث إليه، أو مستوى المبني الذي يتمثل في التخيل الشعري من خلال إتيانه بالأنماط الفنية التي يظهر فيها التفرد، سواء كان عكس التشبيه أو التشبيه المركب، وهذا اهتمام منه بالمبدع والمتلقي على السواء.

الكناية: تعرّض ابن البناء للكناية في موضعين من كتابه الروض المربع: الأول في فصل تبديل شيء بشيء والثاني في فصل التكرير، ففي الموضع الأول قال عنها: "ومتى كان الإبدال في توابع الشيء ولواحقه فهو الكناية، والكناية قد تكون أقوى موقعاً من التصريح"³¹، وفي هذا يبدو أنه اطلع على رأي الجرجاني: "الكناية أن يريد المتكلم إثبات معنى من المعاني فلا يذكره باللفظ الموضوع له في اللغة، ولكن يجيء إلى معنى هو تاليه وردفه فيومئ به إليه ويجعله دليلاً عليه"³²، والثاني في قسم التكرير مقرونة بالتجنيس إذ يقول عنها: "ومنه ما يكون اللفظ الثاني هو الأول بعينه ويسمى مطابقة كقوله:

وأقطع الهوجل مستأنساً بهوجل مستأنسٍ عنتريسٍ

فالهوجل الأول الأرض والثاني الناقة.

ومنه ما يكون اللفظ الثاني مقام الأول وهو تجنيس الكناية:

وهاجرة قطعت لوصل أخرى ...

فالهاجرة الأولى "القائلة" والثانية "امرأة".

وقوله "فبالفضل يحي اسمه... فالفضل رجل والثاني يحي به هو الجود"³³

فالكناية إذن أن تتكلم بشيء وتريد غيره، أو قد يكون الشيء على حال من العظم بحيث يرى أنّ الألفاظ لا تحيط به ولا يوفي البسط في العبارة ما ينبغي فيه فيومئ له إيماء أو يذكر ما يفخمه به لتذهب النفس في تأويله كلّ مذهب، أو يكون الشيء على العكس من ذلك فيكنى عنه أو يومئ له تنزيهاً للنفس عن ذكره.

وتلتقي آراء ابن البناء مع آراء ابن رشد في اعتباره الكناية إبدالا إذ يشير إلى أن الكناية مثل قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا﴾ (المائدة 6)، فالكنايات أكثر من ذلك هي إبدالات في لواحق الشيء، فالشاهد القرآني عندهما يدل على أنّ الكناية ذات مدلول لغوي بمعنى التستر والخفاء، وهما بذلك يتفقان مع أوائل علماء البلاغة والنقد كأبي عبيدة الذي جاءت عنده بمعنى التستر والخفاء.

وأدخل ابن رشيق الكناية في باب الإشارة وهي عنده من غرائب الشعر ومُلححه، وبلاغتها عجيبة تدلّ على بعد المرمى وفرط المقدرة، وليس يأتي بها إلّا الشاعر المبرز والحاذق الماهر، وقال عن الكناية: "والعرب تجعل المها شاةً لأنّها عندهم ضائنةُ الطّباةِ"³⁴.

ولم يخالف السجلماسي ما جاء عند ابن البناء إلى أنّه حصرها فقط في المفهوم اللغوي، ولم يلتفت لجهود من سبقه في هذا المصطلح ولم يكن كابن البناء الذي استعملها بمعناه اللغوي، وألم إمامة سريعة بما اصطلح عليه

علماء البلاغة في معناها³⁵، وذلك في قوله: "أثما تكون في توابع الشيء ولواحقه في الوجود"، فالسجلماسي يعرفها بقوله: "هي اقتضاب الدلالة على ذات معنى بما له إليه نسبة، من صورها قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا﴾ (المائدة 6)". وقد اهتم ابن البناء بالكناية لأنها تعد من الفنون الكثيرة الاستعمال ولأنها: "لا تدل على المعنى دلالة مباشرة وإنما تلوح وتومئ، وتشير وترك تحديد المراد والنص عليه للقوى والملكات البيانية تبحث و تشقق فيما وراء اللفظ صنوفاً من المعاني وضروباً من الإشارات"³⁶؛ كما أن أسلوب الكناية يحتاج في فهمه إلى المتلقي الحصيف الذي يسر أغوارها ويؤلف بين عناصرها، ويقيم علاقاتها ليستنبط منها المقصود، وهذه خاصية فنية يتميز بها هذا الأسلوب.

اختلاف البلاغيين في الكناية: وقد اختلف البلاغيون في الكناية أهي حقيقة أم مجاز؟ وقد أنكر الرازي أن تكون مجازاً، وفعل مثله عز الدين بن عبد السلام الذي قال: "الظاهر أن الكناية ليست من المجاز لأنك استعملت اللفظ فيما وضع له وأردت الدلالة به على غيره ولم تخرجه عن أن يكون مستعملاً فيما وضع له"³⁷، وذهبت جماعة إلى أنها مجاز كالعلوي الذي قال: "وهكذا اسم المجاز فإنه شامل لأنواعه من الاستعارة والكناية والتمثي"³⁸، وقال السكاكي: "إنها نازلة من المجاز منزلة المركب من المفرد"³⁹، ولذلك أخرجها عن المجاز، وعد ابن الأثير الكناية من الاستعارة وقال: "إن كل كناية استعارة وليست كل استعارة كناية"⁴⁰.

ولم يختلف ابن البناء في تناوله للكناية عن عبد القاهر الجرجاني في قوله: "الكناية أبلغ من التصريح"، ويتضح ذلك من خلال استعماله لفظ الاحتمال "قد" فيقول: "قد تكون الكناية أبلغ من التصريح"، ولم يجعلها أبلغ من التصريح مطلقاً، بل قيده بـ"قد"، ويدرس عبد القاهر السر الجمالي للتعبير الكنائي فيستخدم هذه العبارة ويبرر وجهة تأييده لها قائلاً: "ليس المعنى إذا قلنا أن الكناية أبلغ من التصريح أنك لما كنييت عن المعنى زدت في ذاته، بل المعنى أنك زدت في إثباته فجعلته أبلغ وأكد وأشد"⁴¹، ويعرفها بتعريف قدامة⁴² للإرداف فيقول: "المراد بالكناية أن يريد المتكلم إثبات معنى من المعاني فلا يذكره باللفظ الموضوع له في اللغة ولكن يجيء إلى معنى هو تاليه وردفه في الوجود فيومئ به إليه ويجعله دليلاً عليه"⁴³، ويأتي مضمون هذا التعريف عند ابن البناء في قوله: "إنه متى كان الإبدال في توابع الشيء ولواحقه فهو الكناية"⁴⁴.

التبعية: يقول ابن البناء في قسم تبديل شيء بشيء عن التبعية بعد تعرضه للكناية حيث يربطه بها: "ومنه ما يقال له التبعية، ويقال له الإرداف، ويدعى بالتجاوز أيضاً"⁴⁵، ويستشهد له بالشرط الثاني من بيت امرئ القيس التالي: وتضحى فتيت المسك فوق فراشها "نؤوم الضحى لم تنطق عن تفضل" والتبعية من أنواع الإشارة ويسمى التجاوز.

وقال ابن رشيق: "أن يريد الشاعر ذكر الشيء فيتجاوز ويذكر ما يتبعه في الصفة وينوب عنه في الدلالة عليه، وأول من أشار إلى ذلك امرؤ القيس يصف المرأة "وتضحى فتيت المسك..."، فقوله: "تضحى فتيت

المسك" تتبّع، وقوله: "نؤوم الضحى" تتبّع ثانٍ، وقوله: "لم تنطق عن تفضّل" تتبّع ثالث، وإّما أراد أن يصفّها بالتزف والتّعمة وقلة الامتهان في الخدمة وأّما شريفة مكفّية المؤونة فجاء بما يتبّع الصفة ويدلّ عليها أفضل دلالة⁴⁶، وقد يفهم البعض من "نؤوم الضحى" أنّها كسولة.

وسماه ابن سنان إردافا وتتبعاء، وقال: "و من نعوت البلاغة والفصاحة أن تُرادّ الدلالة على المعنى فلا يستعمل اللفظ الخاص الموضوع له في اللغة بل يؤتى بلفظ يتبّع ذلك المعنى ضرورةً، فيكون في ذكر التابع دلالة على المتبوع وهذا يُسمّى الإرداف والتتبع، لأنّه يؤتى فيه بلفظ هو ردف اللفظ المخصوص لذلك المعنى وتابعه"⁴⁷، وذكر بيتي امرئ القيس وعمر بن أبي ربيعة، وقال إن من هذا الفن قول البحرّي:

فأوجرّته أخرى فأضللت نصلها بحيث يكون اللب والرعب والحقّد

الإرداف: ويأتي ابن البناء بالإرداف منفصلا عن الكناية ولا يجمعهما تحت مصطلح واحد فهو يشير في باب تبديل شيء بشيء إلى أنّ منه "التتبع ويقال له الإرداف ويدعى بالتجاوز أيضا كما قال الناظم: "نؤوم الضحى لم تنطق عن تفضّل"⁴⁸،

ويذكره ابن البناء بعد أن أغفله علماء البيان، واستعملوا مصطلح الكناية بدله، واعتبره نوعا مستقلا من ضمن أنواع تبديل شيء بشيء، ولم يقتف أثر من سبقه في اعتباره هو والكناية مصطلحا واحدا، بل عدّه من المجاز، لأنّ فيه انتقالا من معنى ظاهر بين إلى معنى آخر غير ظاهر للمتلقّي.

ولا يختلف تعريف ابن البناء مع تعريف السجلماسي إذ يقول: "التتبع هو المدعوّ الإرداف والمدعوّ عند قوم التجاوز وهو قول جوهرة وحقيقته اقتضاب في الدلالة على الشيء بلازم من لوازمه في الوجود وتابع من توابعه في الصفة، وقال قوم: هو أن يريد الدلالة على ذات معنى فلا يأتي باللفظ الدال على ذلك المعنى لكن بلفظ هو تابع له وردف له"⁴⁹، ويذكر أنّ من صوره (الشواهد التي ذكرت سابقا في الكناية-تتضح فتيت المسك-)، ويدرج السجلماسي الكناية والإرداف تحت مصطلح التتبع.

التمثيل: التمثيل في اللغة هو التشبيه، وقد تحدث عنه أبو عبيدة في مجاز القرآن وهو التشبيه أو التمثيل⁵⁰ أما ابن البناء فقد ذكره مع الكناية قائلا: "ومتى كان الإبدال في توابع الشيء ولواحقه فهو الكناية... ومنه ما يُقال له التتبع و يُقال له الإرداف ومنه ما يُقال له التمثيل"⁵¹، واستدلّ ابن البناء بقوله تعالى: ﴿وَتَبَايَكَ فَطَهَّرَ﴾ (المذثر3)، الذي قال عنه الأصمعي أراد نفسك لأنّ العرب تكّي عن النفس بالشوب، وهو ما يدلّ على أنّ المتكلّم أراد التعبير به عن معنى آخر هو "نقاء النفس"، فلم يأت بالعبارة الدالّة عليه، بل جاء بعبارة تماثله وهي نقاء الشوب على أساس التماثل في صفة النقاء، وليس تماثلا حقيقيا بحيث توجد صفة حقيقية محسوسة بينهما.

ويندرج أسلوب التمثيل عند ابن البناء ضمن باب المجاز لأنّه من باب تبديل شيء بشيء الذي اعتبره مجازا كلّ، والإبدال في مفهومه ليس إبدال حرف مكان حرف ولا كلمة مكان كلمة، بل يؤتى بلفظ ومعنى

مختلفين عن اللفظ والمعنى المراد تأديتهما ليؤدّيا ما يدور في ذهن الأديب عن طريق التماثل والتشابه في دلالة المعنى مجازا وليس حقيقة، وهو بهذا يختلف عن البلاغيين الآخرين الذين قالوا بالتشبيه التمثيلي، وهو التشبيه الذي يكون طرفاه منتزعين من متعدّد، على حد تعريف القزويني.

أما السجلماسي فيؤكّد ما ذهب إليه ابن البناء حيث اعتبر التمثيل نوعا ثالثا من أنواع التخييل قال: "وهي المدعوّة المماثلة وحقيقتها التمثيل للشيء بشيء له إليه نسبة وفيه منه إشارة وشبهة والعبارة عنه به، وذلك أن يُقصد الدلالة على معنى فيضع ألفاظاً تدلّ على معنى آخر، ذلك المعنى بألفاظه مثل للمعنى الذي قُصد الدلالة عليه، فمن قبل ذلك كان له في النفس حلاوة ومزيد إلذاذ لأنّه داخلٌ بوجه ما في نوع الكناية من جنس الإشارة"⁵²، ويورد بعد ذلك صورا دالة على ما حدّده في بنيته والأساس الذي يقوم عليه متفقا مع ابن البناء في صورته.

التعريض: يقول ابن البناء عن التعريض أنّه إبدال الضدّ بالضدّ ويُسمّى التعريض كقوله تعالى: ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ﴾ (الدخان 49)⁵³، والتعريض خلاف التصريح، والمعاريض التورية بالشيء عن الشيء⁵⁴، ولم يقدم ابن البناء تعريفاً للتعريض لكنّه يفهم من كلامه أنّه أراد به أن يذكر أمراً ما ويُقصدُ خلافه وضده عن طريق الإبدال، فيذكر العزّة والكرامة له بدلا من الإهانة تعريضا ومجازا وليس حقيقة، إذ أنّ الحقيقة أنّه في حال من الذلّة والإهانة، ومفهوم التعريض لديه يمكن أن يستخلص من خلال الشاهد القرآني الذي يتفق في تناوله مع السجلماسي والذي يحدّد التعريض كنوع من الاقتضاب من باب الإشارة.

والممتنع لهذا الفن يجد أنّ هناك من قرنه بالكناية⁵⁵، وهناك من فرّق بينهما واعتبرهما نوعين منفصلين⁵⁶، إلّا أنّ ابن البناء يميّز بينهما ولا يضعهما تحت مصطلح واحد، بل يكتفي بوضعهما تحت رابط واحد وهو باب تبديل شيء بشيء الذي يعتبر مجازا كله، إلّا أنّ إبدال الكناية يكون في توابع الشيء ولواحقه، أمّا التعريض فالإبدال في اللفظ الظاهر عن المعنى الحقيقي الذي لم يذكره، وهو بذلك يتفق تماما في المفهوم والشاهد مع ابن رشيق الذي فصل بينهما وذكر أنّ التعريض من أنواع الإشارة وقال: "إنّ من أفضل أنواع التعريض ما يجلّ عن جميع أنواع الكلام قول الله عز وجل: ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ﴾"⁵⁷؛ أي الذي كان يقال له هذا ويقولوه، وهو أبو جهل، لأنّه قال: "ما بين جبليةا- يعني مكة- أعزّ منّي ولا أكرم، وقيل: بل ذلك على معنى الاستهزاء به"⁵⁸، ممّا يدلّ على أنّ ما جاء به ابن البناء ناتج عن وعي وسعة اطلاع.

والأساس الذي يقوم عليه هذا الفن عند ابن البناء هو ذكر الضدّ وهذا يتطلّب مقدرة فكرية من المتلقّي في إدراك الضدّ مباشرة، لأنّه هو المراد والمقصود وليس اللفظ المذكور، فاللفظ الذي يذكره إنّما هو إشارة لما يريد إيصاله للمتلقّي فبنى هذا الفن على العلاقة الإشارية وهي "علامة أو عرض دالّ على وجود حالة معينة... والعلاقة بينهما علاقة شيء بشيء وجوداً وعدمًا دون تعقيد، وكلّ ما تعطيه لنا الإشارة هو الجزء الثاني من الموقف الذي يُعدّ أكبر منها"⁵⁹، فالمعنى الذي في شاهد ابن البناء القرآني يعطي إحساسا بأنّه في منزلة عالية من العزّة والرفعة

والكرامة، ويكتشف الباحث بعد ذلك أنها مجرد إشارة مجازية إذا انتقل من تأثيرها إلى عالم الحقيقة يجد ما هو مخالف تماماً إذ يعني في الحقيقة ما فيه من الذل والإهانة، والتعريض أتى عن طريق ذكر الضد مشيراً إلى أن ما هو ضده هو الحقيقة.

الإبدال المجازي وعلاقاته: تعرّض ابن البناء للحقيقة والمجاز واجتهد موفور الاجتهاد في الإحاطة بجميع قضاياها التي شغلت بال النقاد والبلاغيين في عصره وقبل عصره وفي غير موضع من كتبه اللغوية المتوفرة؛ في فصل تبديل شيء بشيء من كتابه الروض المربع في صنعة البديع، وبعد أن فرغ من ذكر الفنون التي يرتبط التبديل فيها بالمناسبة والمشاكلة انتقل إلى ما يرتبط التبديل فيه بعلاقة غير المشابهة وهو ما يسمى عند البلاغيين بالمجاز المرسل.

فالمجاز عند عامة البلاغيين هو توظيف الكلمة في غير ما وضعت له في أصل اللغة لعلاقة بين المعنى الأصلي والمعنى المجازي، وهو بتعبير ابن البناء إبدال الحقيقة بالمجاز، فإن كانت هذه العلاقة علاقة مشابهة فهو استعارة وإن علاقة علاقة غير المشابهة فهو مجاز مرسل .

فعند ابن البناء وتعبير المناطقة يُبدل الكلّي مكان الجزئي ويمثل له بقوله تعالى: ﴿ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا﴾⁶⁰، وقد نزلت هذه الآية في الوليد ابن المغيرة⁶¹، ولم يتعرّض لها بشرح، ويبدل الجزئي مكان الكلّي ومثل له بقوله تعالى: ﴿قُلْ مَتَاعُ الدُّنْيَا قَلِيلٌ وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ لِمَنِ اتَّقَى وَلَا تُظْلَمُونَ فَتِيلًا﴾⁶²؛ فالمقصود بالكلّي أو الجزئي استعمال لفظ له دلالة كلية أو جزئية وإرادة معنى له دلالة معاكسة. ويوضح هذا ما يقوله بعد ذلك: "ويبدل الكلّ مكان الجزء كقوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ (المائدة 38)، فقد استعمل لفظة "أيديهما" وهي كلٌّ للدلالة على جزء منها لأنّ القطع لا يمسّ كلّ اليد فالمقصود بذلك "من المرافق"، ويعبر عامة البلاغيين عن هذه العلاقة بالكلية ويقصدون بذلك إطلاق الكلّ وإرادة الجزء، ويعبرون عنها كذلك بأنها كون الشيء متضمناً للمقصود ولغيره، وذلك فيما إذا ذكر لفظ الكلّ، وأريد منه الجزء، كما قوله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَابِعُهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ﴾ (البقرة 19)؛ أي أناملهم، والقرينة (حالية) وهي استحالة إدخال الأصبع كلّ في الأذن، ونحو: شربت ماء النيل، والمراد بعضه، بقرينة شربت.

وبخصوص إبدال الجزء مكان الكلّ يمثل له بقوله تعالى: ﴿قَوْلٌ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾ (البقرة 144)؛ فقد أراد بلفظة "وجوهكم" وهي جزء من الجسم، جميع ما تقع به المواجهة وليس الوجه وحده.

ويعبر عامة البلاغيين عن ذلك بعلاقة الجزئية وهي كون المذكور ضمن شيء آخر، وذلك فيما إذا ذكر لفظ الجزء، وأريد منه الكلّ، كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ فِدْيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ﴾⁶³، ونحو: نشر الحاكم عيونه في المدينة، أي الجواسيس، فالعيون مجاز مرسل، علاقته (الجزئية) لأنّ كلّ عين جزء من جاسوسها، والقرينة الاستحالة.

والعرب تطلق جزءاً وتريد كلاً من ذلك قوله تعالى: ﴿وَقُرْآنَ الْفَجْرِ إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا﴾ (الإسراء: 78)، وإنما ذكر بعض الصلاة وهو تلاوة القرآن وأرادها كلها وأوضح من ذلك قوله تعالى: ﴿وَارْكَعُوا مَعَ الرَّاكِعِينَ﴾ (من الآية 43 من البقرة)، إنما ذكر الركوع وهو جزء من الصلاة وأرادها كلها، وقال تعالى: ﴿وَمَا أَذْرَاكَ مَا الْعَقَبَةُ فَكُّ رَقَبَةٍ﴾ (البلد: 12)، فذكر الرقبة وأراد بدن الإنسان فقد أبدل الإنسان وهو كل بالرقبة وهي جزء منه وهو ما يقصده ابن البناء من سلسلة الإبدالات المجازية هذه.

ثم انتقل إلى ما علاقته السببية والمسببية، فعنده يبدل السبب مكان المسبب ويمثل له بقوله تعالى: ﴿يَا بَنِي آدَمَ قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا يُؤَارِي سَوَآتِكُمْ وَرِيشًا وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ﴾⁶⁴، وإنما نزل سببه وهو الماء، ويبدل المسبب مكان السبب ويمثل له بقول الشاعر:

كثور العذاب الفرد يضربه الندى "تعلّى الندى في مئنه وتحذراً"⁶⁵

فسمّى الشحم ندىً لأنه سبب فيه. وشواهد هذا النوع من المجاز في القرآن الكريم والسنة النبوية والشعر العربي كثيرة عند البلاغيين والنقاد.

ويبدل المجاز مكان الحقيقة ومنه ترشيح المجاز كقول الشاعر:

تسقيه كفّ الليل أكؤس الكرى (لم يذكر قائله ولا تتمته)

فقد أقام لليل كفاً مقام الحقيقة، واستعار لها السقي، فجعلها تُسقي فجاء مجازاً في مجاز.

وعنده يُبدل الواجب بصورة الممكن وهو أسلوب المناطقة ويمثل له بقوله تعالى: ﴿وَمِنَ اللَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِ نَافِلَةً لَكَ عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا﴾⁶⁶، وقوله تعالى: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كَانَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ ثُمَّ كَفَرْتُمْ بِهِ مَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ هُوَ فِي شِقَاقٍ بَعِيدٍ﴾⁶⁷.

ويبدل المدح بصورة الذم كقولهم: "قاتله الله ما أشعره".

ومن نوع يُعرف بالاستثناء كقوله تعالى: ﴿وَمَا نَقَمُوا مِنْهُمْ إِلَّا أَنْ يُؤْمِنُوا بِاللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ﴾ (البروج: 8) وقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ أَخْرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّا أَنْ يَقُولُوا رَبُّنَا اللَّهُ﴾ (الحج: 40)، وقول النابغة الذبياني يمدح الغساسنة:

ولا عيبَ فيهم غيرَ أن سيوفَهُمُ بهنَّ فلولُ من قراعِ الكتابِ

ويبدل الذم بصورة المدح ويمثل له بقوله تعالى: ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ﴾ (الدخان: 49).

وللمجاز المفرد المرسل علاقات أخرى كثيرة منها:

الآلية: وهي كون الشيء واسطةً لإيصال أثر شيء إلى آخر، وذلك فيما إذا ذكر اسم الآلة، وأريد الأثر الذي ينتج عنه، نحو قوله تعالى: ﴿وَاجْعَلْ لِي لِسَانَ صِدْقٍ فِي الْآخِرِينَ﴾ (الشعراء: 84) 'أي ذكراً حسناً، (فلساناً) بمعنى ذكرٍ حسنٍ مجازٍ مرسلٍ، علاقته (الآلية) لأن اللسان آلة في الذكر الحسن، وكقوله تعالى: ﴿يَقُولُونَ بِأَفْوَاهِهِمْ مَا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ﴾⁶⁸، أي ألسنتهم، لأن القول لا يكون عادةً إلا بها. اعتبار ما كان: وهو النظر

إلى الماضي، أي تسمية الشيء باسم ما كان عليه، نحو قوله تعالى: ﴿وَأَتُوا الْيَتَامَىٰ أَمْوَالَهُمْ﴾ (النساء 2)؛ أي الذين كانوا يتامى ثم بلغوا، فاليتامى: مجاز مرسل، علاقته (اعتبار ما كان)، وهذا إذا جرى الدارس على أن دلالة الصفة على الحاضر حقيقة، وعلى ما عداه مجاز.

فالعرب تسمي الشيء بما كان عليه - كما قال ابن البناء وعبر عنه بقوله: "تسمية الشيء بأولاه"، ومن ذلك وقوله تعالى: "فلا تعضلوهن أن ينكحن أزواجهن"⁶⁹، ستمهم أزواجا باعتبار ما كانوا عليه قبل الطلاق، وقوله تعالى: "ومن يأت ربه مجرماً"، سماه مجرماً باعتبار ما كان عليه في الدنيا.

اعتبار ما يكون: وهو النظر إلى المستقبل، وذلك فيما إذا أطلق اسم الشيء على ما يؤول إليه، كقوله تعالى: ﴿وَدَخَلَ مَعَهُ السَّجْنَ فَتَيَانٌ قَالَ أَحَدُهُمَا إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا﴾ (يوسف 36)؛ أي: عصيراً يؤول أمره إلى خمر، لأنه حال عصره لا يكون خمرًا، فالعلاقة هنا: اعتبار (ما يؤول إليه)، ونحو قوله تعالى: ﴿وَلَا يَلِدُوا إِلَّا فَاكِهًا كِفَافًا﴾ (نوح 27)؛ والمولود حين يولد، لا يكون فاجرًا، ولا كافرًا، ولكنه قد يكون كذلك بعد الطفولة، فأطلق المولود الفاجر، وأريد به الرجل الفاجر، فالعلاقة اعتبار ما يكون؛ فالعرب تسمي الشيء بما يصير إليه، أو تسمي الشيء بعقباه كما هو عند ابن البناء.

الحالية: هي كون الشيء حالاً في غيره، وذلك فيما إذا ذكر لفظ الحال، وأريد المحل لما بينهما من الملازمة، نحو قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ ابْصُتَتْ وَجُوهُهُمْ فَفِي رَحْمَةِ اللَّهِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ (آل عمران 107)، فالمراد من (الرحمة) الجنة التي تحل فيها الرحمة، فهم في جنة تحل فيها رحمة الله، ففيه مجاز مرسل، علاقته (الحالية)، وكقوله تعالى: ﴿يَا بَنِي آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾ (الأعراف 310)؛ أي لباسكم، لحلول الزينة فيهن، فالزينة حال واللباس محلها.

المحلية: وهي كون الشيء محل فيه غيره، وذلك فيما إذا ذكر لفظ المحل، وأريد به الحال فيه، كقوله تعالى: ﴿فَلْيَدْعُ نَادِيَهُ سَنَدْعُ الزَّبَانِيَةَ﴾ (العلق 7-18)؛ والمراد منه محل في النادي.

المجاورة: وهي كون الشيء مجاوراً لشيء آخر، نحو كلمت الجدار والعمود؛ أي الجالس بجوارهما، فالجدار والعمود مجازان مرسلان علاقتهما المجاورة.

اللازمة: وهي كون الشيء يجب وجوده، عند وجود شيء آخر، مثل: طلع الضوء، أي الشمس، فالضوء مجاز مرسل، علاقته اللازمية، لأنه يوجد عند وجود الشمس، والمعتبر هنا اللزوم الخاص، وهو عدم الانفكاك.

الملزومية: هي كون الشيء يجب عند وجوده وجود شيء آخر، نحو: ملأت الشمس المكان؛ أي الضوء، فالشمس مجاز مرسل، علاقته الملزومية، لأنها متى وجدت وجد الضوء، والقرينة ملأت.

التقييد والإطلاق: هو كون الشيء مقيداً بغيره أو أكثر، مثل مشفر زيد مجروح، فإن المشفر لغة: شفة البعير، ثم أريد هنا مطلق شفة، فكان في هذا منقولاً عن المقيد إلى المطلق، وكان مجازاً مرسلًا، علاقته التقييد، ثم نُقل من مطلق شفة، إلى شفة الإنسان، فكان مجازاً مرسلًا بمرتين، وكانت علاقته التقييد والإطلاق.

العموم: وهو كون الشيء شاملاً لكثير، نحو قوله تعالى: ﴿أَمْ يَحْسُدُونَ النَّاسَ عَلَى مَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ فَقَدْ آتَيْنَا آلَ إِبْرَاهِيمَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَآتَيْنَاهُمْ مُلْكًا عَظِيمًا﴾ (النساء: 54)، أي النبي (صلى الله عليه وسلم) فالناس مجاز مرسل، علاقته العموم، ومثله قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَانًا وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ﴾ (آل عمران 153)، فإن المراد من الناس واحد، وهو نعيم بن مسعود الأشجعي⁷⁰.

الخصوص: وهو كون اللفظ خاصاً بشيء واحد، كإطلاق اسم الشخص على القبيلة، نحو: ربيعة وقريش. البدلية: هي كون الشيء بدلاً عن شيء آخر، كقوله تعالى: ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَادْكُرُوا اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِكُمْ، فَإِذَا اطْمَأْنَنْتُمْ فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْفُوتًا﴾ (النساء: 103) والمراد: الأداء.

المبدلية: هي كون الشيء مبدلاً منه شيء آخر، مثل: أكلت دماً زيد أي ديتة، فالدّم مجاز مرسل علاقته المبدلية، لأنّ الدّم: مبدل عنه الدية.

تذكير المؤنث: العرب تذكر المؤنث من ذلك قوله تعالى: "الذين يرثون الفردوس هم فيها خالدون"، الفردوس مذكر وأعاد ضمير الغائبة المؤنثة عليه فقال "فيها" لأنه أراد جنة الفردوس فأعاد ضمير المؤنثة الغائبة على معنى الجنة المقدر ذلك أن المقدر عند العرب كالموجود تماماً ومن ذلك قوله تعالى: ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَى إِلَّا مِثْلُهَا وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾⁷¹، فواضح أنّ لفظ "عشر" مذكر أعاد القرآن ضمير الغيبة على الحسنة والمثل والأمثال مذكورة، ومن واجب العشرة مفردة أن تخالف المعدود فيقول عشرة أمثال لكنه ذهب بالأمثال إلى معنى الحسنات التي مفردتها حسنة وهي مؤنثة فذكر العدد حملاً على المعنى ومن أصول العرب أنهم يحملون على المعنى كما يحملون على ظاهر اللفظ ومن ذلك ما روي عن أبي عمرو بن العلاء من أنه قال: سمعت أعرابياً يقول: جاءته كتابي فاحتقرها، فقلت له: "أقول كتابي؟" فقال الأعرابي: "أليس بصحائف؟؟"

المجاز بالمشاركة: وهو كالمجاز بالأول إلا أنّ الفرق بينهما كون (الأول) أعم من القريب والبعيد، و(المشاركة) لخصوص القريب، قال صلى الله عليه وسلم: "مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا فَلَهُ سَبْعَةٌ"⁷²، فإنّ القتل لا يقتل، وإنما المراد المشرف على القتل، ومثله قوله صلى الله عليه وسلم: "إِذَا مَاتَ الْمَيِّتُ غُرِضَ عَلَيْهِ مَقْعَدُهُ بِالْعَدَاةِ وَالْعَشَىٰ فَإِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ فَمِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ وَإِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ فَمِنْ أَهْلِ النَّارِ ثُمَّ يُقَالُ هَذَا مَقْعَدُكَ حَتَّىٰ يَبْعَثَكَ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ"⁷³.

مصادر البحث ومراجعته:

القرآن الكريم

- 1- فلسفة المجاز بين البلاغة العربية والفكر الحديث ، لطفي عبد البديع، مكتبة لبنان ناشرون، الشركة المصرية العالمية للنشر لوئحمان، 1997
- 2- إشكالية القراءة وآليات التأويل، نصر حامد أبو زيد، المركز الثقافي العربي، ط.7، 2005
- 3- فلسفة البلاغة، أ. ريتشاردز، ترجمة سعيد الغنمي، د. ناصر حلاوي، إفريقيا الشرق، بيروت لبنان، 2002
- 4- البلاغة وتحليل الخطاب، حسن خالفي، منشورات الاختلاف، دار الفارابي، ط.1، 2011
- 5- في النقد الحديث: دراسة في مذاهب نقدية حديثة وأصولها الفكرية، د. نصرت عبد الرحمن، مكتبة الأقصى عمان، ط.1، 1979
- 6- مصادر التفكير النقدي والبلاغي، منصور عبد الرحمن، مكتبة الأنكلو المصرية، القاهرة 1980.
- 7- مفتاح العلوم، السكاكي، منشورات المكتبة العلمية الجديدة، بيروت، لبنان
- 8- المنزع البديع في تجنيس أساليب البديع، لأبي القاسم السحلماسي، تح. علال الغازي، الرباط، م. المغرب 1980.
- 9- تلخيص كتاب أرسطو في الشعر، ابن رشد، تح. محمد سليم سالم، 1391هـ
- 10- العمدة في محاسن الشعر ونقده لابن رشيق المسيلي تح. محي الدين عبد الحميد
- 11- دلائل الإعجاز وأسرار البلاغة، لعبد القاهر الجرجاني، (تح. السيد محمد رشيد رضا دار المعرفة بيروت لبنان-)
- 12- الصورة الفنية في التراث النقدي والبلاغي، جابر عصفور، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط.3، 1992
- 13- فن الاستعارة: دراسة تحليلية في البلاغة والنقد، أحمد الصاوي، الهيئة المصرية للكتاب 1979
- 14- التصوير البياني، محمد أبو موسى، مكتبة وهبة القاهرة، ط.4، 1418
- 15- التبيان في علم البيان المطلع على إعجاز القرآن، عبد الواحد عبد الكريم الزملكاني، تح. د. أحمد مطلوب، والدكتورة خديجة الحديثي، بغداد 1964
- 16- الإشارة إلى الإيجاز في بعض أنواع المجاز، للإمام العلامة أبي محمد عز الدين بن عبد العزيز بن عبد السلام الشافعي، ت 660هـ، دار المعرفة، بيروت لبنان، دط، دت
- 17- قراضة الذهب في نقد أشعار العرب، لابن رشيق، تح. الشاذلي بويحي، الشركة التونسية للتوزيع، تونس 1972
- 18- مشكلة المعنى في النقد الحديث، مصطفى ناصف، مكتبة الشباب مصر، د ط، 1970

هوامش البحث:

¹ ينظر: فلسفة المجاز بين البلاغة العربية والفكر الحديث ، لطفي عبد البديع، مكتبة لبنان ناشرون، الشركة المصرية العالمية للنشر لوئحمان، 1997، ص:3.

² ينظر: إشكالية القراءة وآليات التأويل، نصر حامد أبو زيد، المركز الثقافي العربي، ط.7، 2005،

- ص: 121.
- ³ الروض المريع ، لابن ابن البناء، ص: 116.
- ⁴ التلقي والتأويل، محمد مفتاح، ص: 48.
- ⁵ الروض المريع، لابن البناء، ص: 116.
- ⁶ ينظر: فلسفة البلاغة، آ.أ. ريتشاردز، ترجمة سعيد الغنمي، د. ناصر حلاوي، إفريقيا الشرق، بيروت لبنان، 2002، ص: 92.
- ⁷ البلاغة وتحليل الخطاب، حسن خالفي، منشورات الاختلاف، دار الفارابي، ط. 1، 2011، ص: 27.
- ⁸ ينظر: في النقد الحديث: دراسة في مذاهب نقدية حديثة وأصولها الفكرية، د. نصرت عبد الرحمن، مكتبة الأقصى عمان، ط. 1، 1979، ص: 70-71.
- ⁹ مفتاح العلوم، السكاكي، منشورات المكتبة العلمية الجديدة، بيروت، لبنان، ص: 146.
- ¹⁰ الروض المريع، ص: 163.
- ¹¹ مصادر التفكير النقدي والبلاغي، منصور عبد الرحمن، ص: 226.
- ¹² المنزع البديع، للسجلماسي، ص: 235.
- ¹³ نقد الشعر، لقدامة بن جعفر، ص: 174.
- ¹⁴ تلخيص كتاب أرسطو في الشعر، ابن رشد، تح. محمد سليم سالم، 1391هـ، ص: 59.
- ¹⁵ الحيوان للجاحظ، ج. 4، ص، ص: 273-278.
- ¹⁶ دلائل الإعجاز، للجرجاني، ص: 53.
- ¹⁷ أسرار البلاغة، للجرجاني، ص، ص: 20-28.
- ¹⁸ ينظر: نهاية الإيجاز، فخر الدين الرازي، 1317هـ، ص: 82.
- ¹⁹ الصورة الفنية في التراث النقدي والبلاغي، جابر عصفور، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط. 1992، 3، ص: 201.
- ²⁰ ينظر: فن الاستعارة: دراسة تحليلية في البلاغة والنقد، أحمد الصاوي، الهيئة المصرية للكتاب 1979، ص: 345.
- ²¹ الروض المريع، لابن البناء، ص: 116.
- ²² المصدر نفسه، ص: 103.
- ²³ المصدر نفسه، ص: 103.
- ²⁴ المصدر نفسه، ص: 104.
- ²⁵ المصدر نفسه، ص: 105.
- ²⁶ الصناعتين، للعسكري، ص: 250.
- ²⁷ أسرار البلاغة، للجرجاني، ص، ص: 223-224.
- ²⁸ المنزع البديع، لابن البناء، ص: 221.
- ²⁹ المصدر نفسه، ص: 221 وما بعدها.
- ³⁰ ينظر: التصوير البياني، محمد أبو موسى، مكتبة وهبة القاهرة، ط. 4، 1418 هـ، ص: 135.
- ³¹ الروض المريع، لابن البناء، ص: 116.
- ³² دلائل الإعجاز، للجرجاني، ص: 52، وهو ما ذكره الحموي في خزنة الأدب وغاية الإرب، أبو بكر علي بن حجة الحموي، القاهرة، 1304هـ، ص، ص: 359-376.
- ³³ الروض المريع، لابن البناء، ص: 164.

- ³⁴ العمدة، لابن رشيق، ج. 1، ص: 312.
- ³⁵ التبيان في علم البيان المطلع على إعجاز القرآن، عبد الواحد عبد الكريم الزمלקاني، تح. د. أحمد مطلوب، والدكتور خديجة الحديثي، بغداد 1964، ص: 137.
- ³⁶ التصوير البياني، محمد أبو موسى، ص: 384.
- ³⁷ الإشارة إلى الإيجاز في بعض أنواع المجاز، للإمام العلامة أبي محمد عز الدين بن عبد العزيز بن عبد السلام الشافعي، ت 660هـ، دار المعرفة، بيروت لبنان، دط، دت، ص: 85.
- ³⁸ الطراز، للعلوي، ج. 1، ص: 197.
- ³⁹ مفتاح العلوم، للسكاكي، ص: 157.
- ⁴⁰ المثل السائر، لابن الأثير، ج. 2، ص: 197.
- ⁴¹ دلائل الإعجاز، للجرجاني، ص: 70.
- ⁴² نقد الشعر، لقدامه، ص: 157.
- ⁴³ دلائل الإعجاز، للجرجاني، ص: 71.
- ⁴⁴ الروض المربع، لابن البناء، ص: 116.
- ⁴⁵ المصدر نفسه، ص: 117.
- ⁴⁶ قراصة الذهب في نقد أشعار العرب، لابن رشيق، تح. الشاذلي بويحي، الشركة التونسية للتوزيع، تونس 1972، ص: 20.
- ⁴⁷ سرالفصاحة، لابن سنان، ص: 270.
- ⁴⁸ الروض المربع، لابن البناء، ص: 117.
- ⁴⁹ المنزع البديع، للسجلماسي، ص: 263-264.
- ⁵⁰ مجاز القرآن، لأبي عبيدة، ج. 1، ص: 269.
- ⁵¹ الروض المربع، ص: 116-117.
- ⁵² المنزع البديع، للسجلماسي، ص: 244.
- ⁵³ الدخان، 49.
- ⁵⁴ اللسان، مادة عرض.
- ⁵⁵ من العلماء من لم يميز بين النوعين كالعسكري في الصناعتين ص: 368، وابن المعتز الذي اعتبر الكناية من محاسن الكلام، البديع، ص: 64.
- ⁵⁶ ينظر: الجرجاني في دلائل الإعجاز، ص: 70.
- ⁵⁷ الدخان، 49.
- ⁵⁸ العمدة، لابن رشيق، ج. 1، ص: 304.
- ⁵⁹ مشكلة المعنى في النقد الحديث، مصطفى ناصف، مكتبة الشباب مصر، د ط، 1970، ص: 23.
- ⁶⁰ المدثر، 11.
- ⁶¹ من أعيان قريش وكان من أشد الناس عداوة للرسول (ص) ت 622م.
- ⁶² النساء، 77.
- ⁶³ النساء، 92.
- ⁶⁴ الأعراف، 26.
- ⁶⁵ يذكر الشطر الثاني فقط والبيت لابن الأحمر الباهلي وهو شاعر مخضرم.

- ⁶⁶ الإسراء، 79.
- ⁶⁷ فضّلت، 52.
- ⁶⁸ آل عمران، 167.
- ⁶⁹ من الآية 232 من سورة البقرة.
- ⁷⁰ الإتيقان ج 1 ص 147.
- ⁷¹ الأنعام، 160.
- ⁷² موطأ مالك برقم (980) وهو صحيح.
- ⁷³ سنن الترمذى برقم (1093) وهو صحيح.